كتاب الغنية في
ابطال الرقية تصنيف الشيخ
الاجل امام الحرمين ابي الطاهر
محمد بن عبد الوهاب
[illegible]
[illegible]

totfim

بامر يحيى ولا يجمع

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الملك الجبار الذي لا تدركه الابصار ولا تصل الى كنه معرفته الافكار
والصلوة والسلام على اكرم خلقه محمد المختار وآله النجبة نزلوا
خيار من خيار اما بعد فقد سالني بعض من يجب علي اجابة سؤاله ان اكتب
مختصرا يتضمن بعض الحجج الواضحة والبراهين اللائحة على نفي الرؤية عن الله
بحيث يمكن ان ينتفع به العوام ولا يختص لكثرة دقته باهل علم الكلام فاجبت ملتمسه
سائلا من الله ان ينفعه به وبما اريد ان اكتبه بعد الاعلام بالمقدمة في ابطال
الرؤية فاعلم هداك الله الى الصواب ان الرؤية البصرية من الامور الواضحة
التي لا تحتاج الى تعريف واتفقنا والحجة على انها ممتنعة على الله تعالى فان قال
نحن لا نريد من الرؤية هذا المعنى الذي تبين بطلانه بهذه الحجة بل نريد بها
معنى اخر فاعلم انه يلزمه عليك ان توضحها اذا اراد المجادلة والمخاصمة على وجه لا تنطلي

عليه

عليه الحاجة الى الاعتراف بما ظن ومنشأ ذلك حب الدنيا الذي هو رأس
كل خطيئة وهي حظ المعرضين عن ضرائها الاخرين والمقبلين عليها ثم عند
الهلاك لا تنفعهم الندامة وهم في العذاب خالدون واما المنصف الطالب
في قلبه ولسانه لظهور الحق والتمسك به فيتضح له الامر بالمجاهدة في الله
والبيان من كل جزئي على لسان البيان كما قال الله تعالى والذين جاهدوا فينا
لنهدينهم سبلنا والله سبحانه لا يخلف الميعاد اذا عرفت ذلك فانظر الى
ما تقع عليه الرؤية ابتداء بحسب وجدانك فانه ليس الا الالوان من بياض
وسواد وغيرهما وتعرف طول الجسم المتصف بذلك وعرضه وعمقه
بواسطة تلك الالوان فانه محلها وهذا معنى كون الجسم مرئيا فانك لا
ترى باطنه وانما تعرف مقداره وكيفيته من جهة رؤيتك اللون ظاهره و
اذا نظرت الى جسمين متباعدين لم تر البعد الذي بينهما كما تتوهم زيادة
النظر اي عرفت البعد بواسطة وقوع البصر عليهما متباعدين فلو دار ذات
الجسم وذات البعد ليس الا بالواسطة والذي يدرك بلا واسطة انما هو اللون
وبه يقال في العرف رايت الجسم الفلاني ويعد من الحقيقة لا المجاز ومن الصدق
لا الكذب لان وضع التركيب المفيد للنسبة الايقاعية وهي نسبة الفعل
المفعول به ليس مخصصا بان يقع الفعل على المفعول به بلا واسطة بل هي اعم
من ذلك ومن غيره وفي الاجسام ما لا يرى لعدم اتصافه باللون وهو الهواء

فانه محسوس باللمس والمس ويعرف ثقله وخفته وسخونته وبرودته
من غير ان يدرك بحاسة البصر لانه ليس بملون ببياض او صفرة او حمرة او
غير ذلك من الالوان الا اذا ارتفعت اجزاء ارضية اليه فاختلطت
باجزائه كالدخان والغبار فعند ذلك يرى ذلك الشيء المرتفع
مع الهواء لا نفس الهواء وان قيل في العبارة من باب المسامحة العرفية ريح
صفراء او سوداء او نحو ذلك فاذا قال قائل ان هناك شيئا اخر غير الالوان
يدرك بالبصر بلا واسطة فقد كذب خطأ وخالف الوجدان واذا قال لادراك
البصر كيفية اخرى غير ما وجدناه منه وانه يسمى الرؤية فقد اثبت معنى
اخر واصطلح اصطلاحا اخر وخرج عن موضع النزاع وتكلم في امر توهمه
توهما وفرضه فرضا ولم يحرر بعد انه اى شيء هو وسماه رؤية ونظيره ان
يقول قائل ان السمع لا يختص بالاصوات بل يمكن ان يتعلق بكيفية اخرى
بالمطعوم فيدرك بالاذن ان الشيء حلو او حامض ويصدق على هذا المدرك
انه سمع الحلاوة والحموضة ولا شك ان هذا كلام يضحك الثكلى ولا يكاد
يصدر الا من ذوي العاهات والمؤفين في عقولهم ولا فرق بينه وبين
كلام من قال ان الله سبحانه وتعالى يرى ويدرك بحاسة البصر وان لم يكن
جسما ولا متصفا بلون ولا مختصا بجهة بل للبصر كيفية اخرى تسمى رؤية
وتتعلق به سبحانه ولما كان هذا المعنى واضح الفساد اطبق العقلاء على نفيه

الا الاشاعرة وأما القائلون بالرؤية من غيرهم فهم المجسمة فقل للاشعري
ان كنت تستدل على الرؤية بظواهر الآيات القرآنية التي يعارض
بعضها بعضا فقل بالتجسيم ايضا مستدلا بظواهر الآيات التي هي كذلك
فان قلت ان العقل يبطل التجسيم فالعقل ايضا يبطل الرؤية لما عرفت
من ان المعنى الصحيح الواضح المحسوس منها مختص بالمتلون وكل متلون
جسم لانه لا يعقل البياض الا في ابيض في جهة خاصة لها كمية خاصة
وذلك هو الجسم وان فسرت الرؤية بمعنى اخر لا حقيقة له فما هو الا
اختلاق باطل وان كنت ايها الاشعري تستدل على ان الله يرى بانه
شيء موجود وتزعم ان كل موجود فهو يرى فكل احد يعلم بطلان ما قلت
فان الحلاوة شيء موجود ولا تدرك بحاسة البصر وكذا الحموضة وغيرها
من الطعم وكذلك الثقل والخفة والصلابة والخشونة والنعومة والادراكات
كالعلم والظن والشك والوهم والخيال الى غير ذلك من الامور المعلومة
الوجود بغير الحاسة البصرية وان كنت ايها الاشعري لا تستدل بشيء ولكن
تطالبنا بالدليل فقد ذكرنا الدليل فانه لا شيء اعظم في تعلم الاستدلال
من مراعاة الوجدان لمن همه الانصاف لا الجدال فان كان العقل لا يقبل
ان نقول انه الهواء الذي لا لون له فكيف يقبل ان نقول انه ايضا ليس
لا لون له ولا هو من الاجسام القابلة للتلون بل يمكن ان نقول انه

وقتا يكون فيه مشلولا فتقع عليه الرؤية البصرية في ذلك الوقت ويمكن ان نقول انه وقتا يكون فيه صالحا للرؤية لانه واجب الوجود لذاته على ما هو عليه فلا يتغير عن صفته ولا يمكن في حقه ذلك لان من امكن تغيره امكن عدم شيء منه بعد وجوده وما يمكن عدمه فليس بواجب بل الواجب لذاته ما يمتنع ان لا يكون موجودا في كل مكان وفي كل زمان كما ان الممتنع لذاته ما لا يمكن وجوده في كل مكان وزمان فكما لا يصح لاحد ان يقول ان اجتماع الضدين والنقيضين ممتنع في الكوفة وليس بممتنع في البصرة او ممتنع في السماء وليس بممتنع في الارض او ممتنع الزمن الماضي وليس بممتنع في المستقبل فكذلك لا يصح لاحد ان يقول ان واجب الوجود واجب الوجود في مكان دون مكان او وجوده في مكان دون مكان او زمان دون زمان وكما ان الامتناع لا تعلق له بالمكان والزمان فكذلك الوجوب لا تعلق ولا ربط له بزمان ولا مكان واذا كان الوجود الواجب من حيث الذات على صفة فيمتنع تغير تلك الصفة فان الوجود الثابت في الازل الوجود المحكوم عليه بالوجوب ان كان ثبت لتلك الذات مجردة عن كل صفة ثم عرض بعض الصفات لها تغير في نفس الذات لا في صفة من صفاتها اذ المفروض تجردها عن كل صفة فكيف تتغير صفتها والحال انه لا صفة لها واذا كانت تتغير في نفس الذات فهو

يقبل العاقل ذلك وقبل امعان النظر في امتناع التلون على غير المتلون ولا يمكن ان م

بانعدامهما او انعدام شئ منها لو فرض التركيب وان كان باطلا وذلك
خلاف ما فرض من كون وجود الذات واجبا اذ الواجب لا ينعدم كما ان
الممتنع لا يوجد وان كانت الذات متصفة في الازل بصفة خاصة فتلك
الصفة ان كانت واجبة فلا يعقل الانصاف بمضادتها المستلزم
لانعدامها وزوالها ولا يمكن ان لا تكون كذلك مع كونها صفة للواجب
في الازل لانها اما ممكنة او واجبة فهي ممكنة لانحصار الموجود في هذين
القسمين فمتى انتفى احدهما ثبت الاخر والممكن لا يمكن وجوده بغير علة
والا لوجدت الممكنات كلها بغير علة ولا لوجدت الممكنات كلها مع
حاجتها الى علة او سبب وهو باطل بالاتفاق والوجدان والضرورة والترجيح
من غير مرجح باطل بالاتفاق وان اختلفوا في بطلان الترجيح من غير مرجح فانه
نظري وبطلان الاول ضروري فلو ادعى مدع ان شيئا من الاشياء القابلة
للانعدام والايجاد وجد من قبل نفسه بغير علة وشيئا اخر منهما
وجد من جهة العلة لابطل دعواه كل عاقل ملتفت اليهما كما ان الموجود
الواحد لو ادعى مدع انه وجد في زمان من غير علة ومر عليه زمان
لم يكن موجودا او لم يوجد من غير علة لابطل دعواه كل ذي لب فقال له
اذا كان يوجد من غير علة فلما لم يوجد في وقت دون وقت فهذا هو
الترجيح من غير مرجح وكذا كل شيئين متساويين في امكان الوجود وامكان

العدم لا يمكن الحكم على احدهما بالاحتياج في الوجود الى العلة وعلى الاخر
بعدم الاحتياج في الوجود الى علة لان ذلك ترجيح من غير مرجح وضرورة
العقل تمنعه واذا كانت تلك الصفة المفروض وجودها في الازل محتاجة
الى العلة على فرض امكانها فالعلة في وجودها اما الذات واما
غيرها والثاني باطل لانه يلزم تجرد الذات عن تلك الصفة لولا ذلك
الغير وهذا باطل بما تقدم من بطلان عروض الصفة للواجب
المجرد عن كل صفة وانه مناف لوجوبه ومقتض لطرو التغير على
نفس الذات وانها مستعدة كلا او بعضا بعد الوجوب فلا يكون واجبا
هف واما الاول وهو كون العلة نفس الذات فلا يخلو من ان يكون
كونها مختارة او مستلزمة اما الاول فممتنع والا لسبق تعلق الاختيار
بها وهو خلاف ما فرض من كونها موجودة في الازل واما الثاني — وغيرها
فمقتضاه انه يستحيل انفكاك تلك الذات عن تلك الصفة كما استحال — + عن تلك الصفة مادامت الذات موجودة فاستحال التغير مم
تغير الذات ويعلق عدم كل منهما على عدم الاخر ووجود كل منهما على وجود
كل منهما على وجود الاخر فثبت ان واجب الوجود لا يتغير ذاتا ولا
صفة لو فرض ان له صفة مغايرة لذاته وان كان ذلك ايضا باطلا
فلا يصح ان يقال انه لا يرى في جهة ويرى في وقت اخر ولا يرى في
مكان ويرى في مكان اخر او يراه انسان دون غيره او انسان اخر في
ذهن

ذلك كله تغير في صفة من صفاته او في ذاته وقد عرفت انه محال ولبس لقائل ان يقول ان واجب الوجود له ذات ازلية وصفات ازلية وصفات اخر عرضية لا يلزم من تغيرها تغير الذات كما لزم من تغير الصفة الازلية تغير الذات لانا نقول ان عروض هذه الصفات العرضية بعد ان لم تكن عارضة اوجب تغيرا قطعا فانه لم يكن متصفا بها ثم اتصف بها وهذا التغير ليس في صفة عارضية لان المعروض مجرد عنها قبل عروضها فكيف يحصل التغير فيها نفسها وانما حصل بسببها في غيرها فذلك الغير اما الذات او ما صفة من صفاتها الازلية وقد عرفت بطلان التغير في علم جوازه على كل منهما فافرر منه وقعت فيه وقد ظهر لك بما ذكرناه بطلان القول بالرؤية على الوجه الذي يقول الاشعري الذي يقول الاشعرية التي هي جميع بين امرين متنافيين احدهما امكان الرؤية او وقوعها والثاني انه ليس بجسم ولا متلون ولا في جهة وكذا على الوجه الذي يقوله الجسمية فان الجسم الذي يقولون به ان كان كالاجسام فليس بمتلون فلا تقع عليه الرؤية وان كان كالاجسام في التلون والتركيب و الابعاد والحدود فكيف يكون واجب الوجود فاختصاصه من بين الاجسام بالوجوب انما لترجح من غير مرجح فهلا اتصف سائر الاجسام بالوجوب وقد عرفت ان بطلان الترجح من غير مرجح ضروري ولذا وقع الخلاف في جوازه

الترجيح من غير مرجح وايضا فالجسم ان ملأ جميع المكان فكان موجودا
في كل مكان لا في موضع دون اخر ولزم من ذلك ان يرى في كل مكان
لا في موضع دون اخر ولزم من ذلك وقوع التداخل بين اجزائه
وبين الاجسام الاخر ولزم من ذلك ان يدرك باللمس كما يدرك بالبصر
وان لا يختص الاحساس اللمسي به في موضع دون اخر وان يكون جميع
القذارات والالات متصلة بذلك الجسم الى غير ذلك مما تعالى
عنه علوا كبيرا ومما وجب على كل احد تنزيهه عنه ومما لا يخفى بطلانه
وفساده وان اختص بمكان دون مكان فهذا مناف لوجوبه وامتناع عدمه
اذ الامتناع والوجوب لا يمكن اختصاصهما بمكان دون اخر كما تقدم
وايضا فالجسم محتاج الى المكان في وجوده فلا يمكن ان يكون موجودا بلا
مكان ومن توقف الوجود على غيره لم يمكن اتصافه بالوجوب الذاتي
وايضا فالجسم مركب من الهيولى والصورة او من اجزاء لا تتجزى و
المركب مفتقر في وجوده الى اجزائه واجزاؤه يفتقر بعضها الى بعض من
جهة التركيب فلا يعقل اتصافه بالوجوب الى غير ذلك من مبطلات
الجسمية المنبه عليها في الكتب وغيرها وقد رايت في بعض كتب الشافعية
تنزيه احمد بن حنبل وغيره من الفقهاء الاربعة عن القول بها وانما
نسب اليه ذلك افتراء عليه او اشتباها بامر اخر فهو اجل من ان يقول بذلك

على

٢ على وجه الحلول او الظرفية كما
هو شأن الجسم [illegible]

على ما ذكره البعض فانظر كيف بلغ هذا القول في السخافة الى حيث يستحيي
بعض الشافعية من نسبته الى امام الحنابلة تبرئة منه وكيف لا وقد
استمدح الله سبحانه واثنى على نفسه بانه لا تدركه الابصار وهو يدرك
الابصار وهو اللطيف الخبير فعلم من ذلك ان ادراك البصر نقص وانه
يجب تنزيهه عنه والقول بانه يرى ولا يدرك بالبصر جمع بين قولين
ظاهري التناقض بحسب اللغة والعرف وتفسير الرؤية بمعنى غير
غير هذا الامر الواضح الوجداني خروج عن المتنازع فيه ولعل ذلك قول
جديد في مقام تصحيح قول سلفهم لم يسمع من قائليه ذلك وسؤال
موسى الرؤية لا دلالة فيه على ظاهره ولو كانت الرؤية ممكنة
في حقه سبحانه لاجاب مسألته لانه كليمه وخيرته وعنده اسمه الاعظم
الذي لا ترد دعوة صاحبه فلذلك غريبة واظهر على انه انما سأله
مجاراة لقومه بعد ان لم يقبلوا منه الاعتذار بانه لا يرى تعالى الله
بالمشاهدة كما انهم امروا بالرجوع الى نبيهم فلم يحتج عليهم حتى سألوه اولا
انبيائهم اياه كما قال تعالى واذ قلتم يا موسى لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة
فاخذتكم الصاعقة وانتم تنظرون وقال تعالى يسألك اهل الكتاب ان
تنزل عليهم كتابا من السماء فقد سألوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا
الله جهرة فاخذتهم الصاعقة بظلمهم فلما اعتذر عن مسألتهم وكان

كلام امام الفخر الذي
في خطاب فرعون ...

يخبرهم انه لن يرى فكيف به وقد سألوه ان يطلب منه الرؤية وانهم في
قوله انه لا يرى على الاطلاق وادعى انه اقبح من سؤال اجابتهم ولخبرهم بما يرى
ولتمتع فسل شيئا نعلم انه لا يمكن الاجابة فيه ولخبرهم بقوله لن تراني
وبما ادعى من ابانته عندهم فعسى ان ينزجروا عن الرؤية وغيرها
من النقائص ومن الادلة ان الرؤية نقص عليه كيف وذلك ان الوجه
كما لذات المتعدد نقص ومن صفاته التي اثنى بها على نفسه انه واحد
احد فرد صمد فان قصر عقل الانسان عن معرفة كون ذلك نقصا من قبل
نفسه فلا اقل من ان يعلم كونه نقصا من كلام الله المشتمل على ما
يقبل من ذلك كما تقدم والادعية الواردة عن آل الرسول التي ناجوا
فيها ربهم بقولهم يا من لا يرى اكثر من ان تحصى وقد اجمعوا عليه
ذلك واجماع اهل البيت حجة لان صاحب الدار ادرى بالذي فيها
ولانهم الذين اذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا بنص الكتاب
وكيف كان فقد احتج القائلون بنفي الرؤية بوجوه عقلية وسمعية
منها ان الرؤية اما ان تكون باتصال شعاع العين بالمرئي او بانطباع
الشبح من المرئي في حدقة الرائي على اختلاف المذهبين وكلاهما في حقه
انتفاؤهما ظاهر لامتناع تجزئه واختصاصهما بالجسمانيات فيمتنع
رؤيته ويجيب الخصم خصوصا القائل بها من اهل
المذهبين

المذهبين مطبقون على انه لا كيفية لانطباع البصر غير ذلك والوجدان ايضا قاض بان الكيفية الحسية لنا لا تستقل عن ان تكون على احد الوجهين وما لا يكون كذلك فهو امر اخر غير ما عهدنا من الرؤية ولو كان له حقيقة في نفس الامر فلا ينبغي اطلاق لفظ الرؤية عليه لانها انما وضعت لهذا المعنى المعهود منها فيصح سلب اسمها عنه واحتمال ان تكون الرؤية على غير هذين الوجهين كاحتمال ان يكون اللمس والمس وادراك الثقل والخفة والنعومة والخشونة بهما من غير مباشرة بين الجسمين فكما استحال الادراك لتلك الاوصاف بالحاسة اللمسية من غير مباشرة للملموس وكان الاحساس بها مستلزما لكونه جسمانيا فكذلك الاحساس بالباصرة للمبصر بدون اتصال الشعاع او الانطباع المذكورين مستحيل ووجود الابصار يستلزم كون المبصر جسمانيا اي المرئي بالواسطة لا المعدل بالرؤية ابتداء على ما عرفت تحقيقه سابقا ومنها ان شرط الرؤية كما علم بالضرورة من التجربة المقابلة او ما في حكمها وهو مستحيل في حق الله سبحانه لتنزهه عن المكان والجهة ولحجب بمنع الاشتراط لا سيما في الغائب فان الاشاعرة يجوزون رؤية ما لا يكون مقابلا ولا ما في حكمه وهذا الجواب ليس بصائب فان الكلام انما هو في منع تجويز الاشاعرة لذلك بما ذكرنا وهو صحيح لا دخل لمنعه ومن لا يستحي بمقابلة الاعتقاد الى الضرورة

فيما هو ضروري بل اضاؤوا ايضا فانا قلنا ولئن سلمنا ان شروط الرؤية
ثمانية سلامة الحاسة وكون الشيء جائز الرؤية بان يكون كثيفا وعدم القرب
والبعد المفرطين وعدم الحجاب والمقابلة او ما في حكمها كالمرئي في
موضع عود الصورة في المرآة وعدم الصغر المفرط وتعمد الابصار من
وقوع الضوء على المرئي وعدم تراد توسط الشفاف على ان الجار مما عدا
ما عدا الاولين مختص بالجسمانيات ولا يتعقل في حق رؤيته تعالى فلو جاز
لم يكن الشرط فيها سوى الاولين الموجودين دائما فيجب ان تدوم رؤيته
في الدنيا والاخرة لان الشرائط المذكورة متى اجتمعت وجبت الرؤية
وبدونها تمتنع واللازم باطل اما في الاخرة فبالاجماع والنصوص القاطعة
الدالة على اشتغال اهل الجنة بغير ذلك من اللذات واما في الدنيا فلان اللزوم باطل ايضا
ولو جاز مع شرائط الرؤية عدمها لجاز ان يكون بحضرتنا جبال شامخة
لا نراها وتجويزه سفسطة فلو كان الشرطان يكفيان لوجوبها في
رؤيته سبحانه لم تتخلف وان لم يكفيا لم تمكن في الدنيا ونوقش فيه بان
انتفاء الجبال انما هو من العاديات القطعية الضرورية لا مما يحتمل
امكانه فعلى ان يخلق فينا بصيرة او في البيت تا... ان العلم
الجبل الشامخ لو كان مبنيا على ما ذكر من الشروط لكان يتوقف على الاشتراط
ويحتاج الى الالتفات اليها والمرئي فيها عدم الحجب لكونها متحققة

اما في الاخرة فبالضرورة ...

في الجنة كما هو ...

لها

الشرائط للرؤية باجمعها ولا يرى الشيء لانا نرى الجسم الكبير من البعيد
صغيرا وما ذلك الا انا نرى بعض اجزائه دون بعض مع تساوي الكل
في حصول الشرائط وليس ذلك التفاوت لاختلاف ابعاد تلك الاجزاء
فلا يرى ما هو ابعد لانه لا يزيد على بعد او قطر المرئي اعني طول الامتداد
الواقع فيه مع انه لو فرض ان زاد بعده عن البصر بذلك المقدار
لرأيناه وهذه المناقشات في غير محلها اما دعوى كون الرؤية عند اجتماع
شرائطها من الامور العادية فيكفيها ان الشرائط المذكورة اذا اجتمعت
حصلت العلة التامة في تحققها وتخلف المعلول عن العلة مستحيل
عقلا لا عادة فقط واما عدم ابتناء العلم بانتفاء الجبل المذكور
على العلم بتلك المسألة فهو مسلم لكن اجتماع سببين للعلم يقوم احد
مقام الاخر في حصوله ممكن وهو باعتبار احدهما ضروري فلا احتياج
الى العلم بتلك الشرائط وباعتبار الاخر نظري يعني انا لو
قطعنا النظر عن الضرورة لحصل العلم لنا من جهة النظر وهكذا الكلام في
الحسيات والعقليات فانا نعلم من ضرورة الدين وجوب الصلوة ولو قطعنا
النظر عن ذلك لامكننا العلم من الاستدلال بالكتاب مثل قوله تعالى اقيموا
الصلوة ولعل الضرورة في تلك المسألة انما جاءت من مقدمات مخزونة
مركوزة في النفس بحيث لا يحتاج الالتفات اليها المترتبة على الوجه المرتب وعلى

صادقين معصومين عن الكذب عن نبي يقول لانهم متقاربين فكل منهما
لو انفرد لحصل العلم فلا تستبعد اجتماع سببين للعلم واما صغر المرئي من
بعيد فليس لوقوع الرؤية على بعض اجزائه دون بعض والا لزم الترجيح من
غير مرجح وانه باطل ولو كان صغره مبنيا على نقصان بعض اجزائه عن تعلق
الرؤية لكان تكبره بواسطة بعض المرايا والمناظر اكبر مما هو عليه واقعا
لانضمام اجزاء اخر الى اجزائه بحسب تعلق الرؤية ولا يلتزمه ذو مسكة
بل ذلك مبني على بعض اسرار علم المرايا وقد نقل عن المحقق الخواجه نصير
الدين الطوسي طاب ثراه انهم بينوا في علم المناظر ان صغر المرئي وكبره
بحسب صغر الزاوية الجليدية وكبرها واما افادة النظام وقد بينا فيما مر انها
مردودة مبنية على القول بتركب الجسم من اجزاء لا تتجزى ومن الغفلة
مضافا الى ما اشرنا في كلماتنا السابقة ثم قد قال تعالى وقال الذين لا يرجون
لقاءنا لولا انزل علينا الملائكة او نرى ربنا لقد استكبروا في انفسهم
وعتوا عتوا كبيرا فلا ينافي تضعيف الدلالة لجواز ان يكون الذم
لاستعظام انفسهم وعنادهم لا لطلبهم الرؤية فقط مع اقترانه بنحو تحكم
وهو انزال الملائكة بينهما وقوله لموسى لن تراني فان الظاهر من لن والعموم
منها انصافا هو التابيد بل صرح جمع من اهل اللغة باستعمالها
مع ان اصل وضعها للماهية فيدل بمقتضى نفيها جميع افرادها فيعلم انها

لا تمكن

لان نراه عند انتفائه انتفاء الرؤية بجميع افرادها في جميع اجزاء الابد
ولو قال لا تراني شهرا او سنة انتفت في تمام الشهر والسنة ولو اطلق
انتفت مطلقا وفي جميع اجزاء الزمن المستقبل واذا انتفت الرؤية
عن موسى ابدا انتفت عن غيره اجماعا الا ان ذلك دليل على عدم
الوقوع لا على الامتناع وبينهما فرق تعرفه وما كان لبشر ان يكلمه الله الا
وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا فيوحي باذنه ما يشاء واذا
لم يره الرسول اصلا لم يره الرسول اصلا لم يره غيره واجيب بان
التكلم وحيا قد يكون حالة الرؤية فان الوحي كلام يسمع بسرعة وفيه ان
تفسير الوحي بما ذكر بعيد وما نقل عن المعتزلة تفسيره بالالهام وهو
اقرب الى الصواب مع ان الاية ظاهرة في نقصان مرتبة البشر عن سماعه
ولو كان نبيا وذلك لا ينافي امتناعهما ولا يدل عليه ولكن يدل على
عدم الوقوع وان دعوا خطا وما نقل عن فخر الدين الرازي في نهاية
العقول ان النزاع في هذه المسألة لفظي وان المراد بالرؤية عند القائل
بها الانكشاف التام او العلم الضروري فهذا انما يتصور في بعض
المجسمة البغدادية منهم من يطيل النظر الى الحسان الصور زاعما انه مشتمل
على صفات تشبه صفاته ومنهم من يكثر من التضرع في الخلوات
ولم يطلب منه سوى ان يرى ذاته لا ولذلك يتفق ان يعرض عليه حبسي

جبل يتجلى به وإنما أنه هو وحده من يتصل في يوم عرفة لا على الجبل
فيصل أنه لما لا أنه هو لا بمنزلة الجاحد لا العناد فيما له به علما
إلى أن آمنهم وإنما لم يكن الكلام على صحة تأويل الرؤية بما ذكر في قوم
الجهمية أيضا لا يسئل إلا عن طلب رؤية الرؤية ولا يمكن في حفظ
ما هو حاصل له من المعرفة الضرورية بل هو أبعد منه من أولياء الله
بل نحو إنما الداعي إلى السؤال طلب ما عند قومه لما قاله وما قبلت مقال
في معرفة فساد ما قالوا إنما سئل لا أنهم الرؤية لتحصيل معرفة منه
حكاية عن موسى تبت إليك قال الشارح ولكن انظر إلى الجبل
فإن استقر مكانه فسوف تراني علقها بما أمكن فكان متعذرا لما سألها
والثالث أنه علقه على استقرار الجبل وهو أمر ممكن ...
ومما نقلوا من السنة من قوله إنكم سترون
ربكم يوم القيامة كما ترون هذا القمر لا تضامون في رؤيته وما روى عن
صهيب أنه قال قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الآية للذين أحسنوا
الحسنى وزيادة فقال إذا دخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار
نادى مناد يا أهل الجنة إن لكم عند الله موعدا يريد أن ينجزكموه
ما هذا الموعد ألم يثقل موازيننا ويبيض وجوهنا ويدخلنا الجنة
ويجرنا من النار قال فيرفع الحجاب فينظرون إلى الله فما أعطوا شيئا أحب إليهم

فما

فما اعطوا احب اليهم من النظر ومن قوله عليه السلام ان ادنى اهل الجنة منزلة
لمن ينظر الى جنانه وازواجه ونعيمه وخدمه وسرره مسيرة الف سنة
واكرمهم على الله من ينظر الى وجهه غدوة وعشية ثم قرا رسول الله وجوه
يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة ونحو ذلك مما صح من الاحاديث من يوثق
به من ائمة الحديث الا انها احاد واحتجوا ايضا من طريق العقل بان
الجوهر والعرض اشتركا في صحة الرؤية فلا بد من علة مشتركة بينهما
وتلك العلة هي الوجود لا غيرها اما هو مشترك بينهما فيه وفي الحدوث
وامتناع كون الحدوث علة او جزء من العلة لكونه عدميا فتعين
الوجود للعلية وهو ثابت في حقه تعالى فيثبت الحكم وهو صحة الرؤية فهذا
غاية ما عندهم واقصى ما لديهم فعلى عقولهم العفا حيث لم يكتفوا
في هذه المسألة العظيمة بمثل هذه الادلة مع تركهم المنقول كتابا
وسنة اكثر من ان يحصى في كثير من الفروع والاصول لقيام دليلهم
العقلي فيفساده من وجوه الاول منع اشتراك الجوهر والعرض في الرؤية
الابتدائية وقد مر هذا المنع وان الرؤية انما تتعلق بالالوان و
الاضواء ابتداء وبواسطة ذلك يحصل ادراك الجوهر وغيره و
الاحساس بها الثاني ان متعلق الرؤية ليس هو الجوهر مجردا عن العرض
ولا العرض مجردا عن الجوهر فان احدهما لا ينفك عن الاخر ...

ان يكون للعلة محاصلة في كل منهما منفردا لم يمكن ان يكون شيا منهما صالحا
في انضمام احدهما الى الاخر ولو تصور انفراده عند ادفرض لم يتحقق فيه
وذلك امر غير الوجود وغير الحدوث بل هو انضمام موجود من الجواهر الى
موجود من الاعراض او الوجود بشرط الانضمام لا الوجود المطلق او صفة
حاصلة في المنضم كذلك ويدل على ما ذكرنا ان الهواء جوهر غير منضم
الى اللون فلم يبصر لشالمه لا وجه لدعوى كون الحدوث علة مباعلى
لا يصلح للعلية بل هو امر وجودي كاشف عن عدم سابق وملحوظ
في مفهومه تحقق وجود لاحق بل هو عبارة عن هذا الوجود لا عن ذلك
العدم وحتى كان وجودا باكان يصلح للعلية ولذا احتج بذلك الجاد
الى العلة فتامل ان زاعا ان الموجود ان كان غير ذات الموجب فالحق ان ذلك
بالنسبة الى غيره جاهز اما بالنظر الى نفسها فعين ذاته وفاقا للاشاعرة
واكثر المعتزلة وخلافا للكلابية وهم اصحاب ابن كلاب والاشعرية وقد
برهن على ذلك في محله واذا كان الامر كذلك فلا يلزم من كون الوجود
علة للرؤية وهو صفة كونه علة لها وهو ثابت لاختلاف الوجود في
الماهية وان كان نفس ذات الموجود فلا ريب ان ذات الجوهر مخالفة لذات
العرض وكلاهما مخالف لذات تعالى وجل عنهما ولا يلزم من اشتراك المختلفين
في علة لشيء من باب الاتفاق ان يتفق لذات ثالثة مشاركتهما في تلك
العلية

تحقق عدم سابق كالمد
لاحق في مفهومه سم

العلية ايضا الخامس ان الوجود لو كان علة للرؤية لما تخلف عنه معلولها
واللازم باطل فالملزوم مثله ويظهر بطلان اللازم من النقض بالجد
نفسها فانها موجودة ولا يصح رؤيتها والامر فيهما انه لم يكن مرئية
مع وجودها وهكذا حتى يلزم النقض والانتقال وبالطعوم و
الروائح وغيرهما من المعاني الحسية كالاصوات والحروف والحرارة
والبرودة والصلابة واللين والمعاني المعقولة الثابتة في الاعيان
التي يصح الاشارة اليها بالحس كالجواهر المجردة والعلوم والظنون
وسائر الكيفيات النفسانية فقد وجدت العلة وهي الوجود في
هذه الصور كلها ولم يتحقق الحكم فيها وبذلك يبطل كون الوجود
علة وقد اشرنا الى هذا النقض في مطاوي كلامنا السابق تعرضا
لاصحابنا وكذلك قد عرفت الجواب عن الوجه الاول من وجهي التمسك
بالآية الاولى الدالة على طلب موسى الرؤية وقد اجيب ايضا بتجويزها
عن العلم الضروري وبعدما ان الكلام على حذف المضاف والمعنى ارني آية
من آياتك اللاتي ابتك بها عند سؤالها بعينه لا لنفسه وفي هذه الآية النظرية
تعلقا ظاهر واما الوجه الثالث عن تعليق الرؤية على امر ممكن فبانه لا
ملازمة بين كون المعلق عليه ممكنا وكون غير واقع في علم الله وبين كون
المعلق ممكنا فهذا التعلق لا يمنع كما نقل يذهب المستدل

المستدعية الى استحالة انقلاب علم الله جهلاً فاذا علم الله سبحانه ان الجبل
لا يستقر مكانه عند نظر موسى عم اليه كان استقراره ممتنعاً والا
لانقلب علمه جهلاً فقط ن واما الاخبار الثانية فقد اجيب عنها
بوجوه منها جواز ان يكون المضاف محذوفاً وقد اقيم المضاف اليه مقامه
فيصير التقدير الى نعم ربها او ثواب ربها وحذف المضاف واقامة المضاف
اليه مقامه سائغ في اللغة وواقع في القرآن العزيز وكلام العرب نظماً و
نثراً واما النصوص المروية فلا عهدة لنا بصحة اسانيدها ولا يمكن
العمل بمثلها في مسألة فرعية فضلاً عن الاصول التي لا يغني الظن فيها
من الحق شيئاً وعلى فرض صحتها فلا تكفي وهي اخبار احاد في مثل هذا
المقام ويجب تاويلها على كل حال و تضرب بها عرض الجدار لمخالفتها
للعقل وصحيح النقل والمعارض لها اكثر منها عدداً واوضح سنداً واصرح
دلالة ولان اكثرها ظاهر في التجسيم بل الرؤية بالصورة من لوازمه
وان تجدد ذلك الاشعري فليس الكلام فيها باكثر من الكلام
على الايات التي يظهر منها ذلك ولولا الاخطار الطرق العقلية
الصحيحة لما امكن الوقوف على صحة شيء من الظواهر الكتابية وغيرها
لان البلاغة منوطة بارتكاب المجازات والكنايات والاستعارات
وغير ذلك فتغلب على الكلام وتخفي القرينة بمرور الليالي والايام

وبعد

وبعد العهد بالنبي وخلفائه عليهم السلام ومع ذلك تتعارض وتتصادم

وتضطرب ولكن الله من على عباده بالعقول السليمة والافهام المستقيمة

فمن اتبعها فقد اهتدى ومن صد عنها ولجأ الى شبه واهية فقد ضل

ضلالا مبينا ونسأل الله ان يهدينا واياك الى الصراط المستقيم

وقد وقع الفراغ من تصنيف هذه الرسالة الموسومة

بالمغنية في ابطال الرؤية في شهر محرم الحرام

سنة الثمانين بعد الالف والمائتين

والحمد لله اولا واخرا

ظاهرا

باطنا